نص ردن

▪ علاء حسن

"بـوز" القيـادي

المسؤولون السابقون والقياديون في الحزب المنحل، كانوا عندما يوثقون اللحظة التاريخية في لقاء قائدهم عبر صورة فوتوغرافية، يقفون شابكي اليدين، باستثناء كبيرهم، الذي يتوسطهم، في هذه الأيام الصورة لم تختلف عن السابقة، ومن يريد التأكد الاطلاع على الصور المنشورة في الصحف والمواقع الإلكترونية، وهذا "البوز" لايتعلق بـ"البجم" أو شكل الوجه، وإنما الوقوف المناسب في الصورة، وفي مطبوع صادر عن إحدى الوزارات، تضمن عشرات الصور لمعالي الوزير، كان يقف في المنتصف، وبجواره عدد من معاونيه ومستشاريه وموظفيه، شبكوا أيديهم، وارتسمت على وجوههم ابتسامة مفتعلة بلا لون ولاطعم ولا رائحة، وكان ينقصهم ارتداء البدلة العسكرية الزيتوني، ليؤكدوا حقيقة أن الصورة الجديدة ليست مستنسخة أو مستعارة من النظام السابق.

المسؤولون الجدد يعلقون أسباب تراجع الأداء الحكومي على التركة الثقيلة التي خلفها النظام السابق، لأن حروبه دمرت البنية التحتية، وعدوانه على دول الجوار جعلته صاحب "بوز "مكروه من المجتمع الدولي والإقليمي، والبوز هنا له علاقة بالوجه و"مش بوزك" تعني حرمانك من الحصول على مبتغاك، مسؤولو اليوم وفي مراجعة سريعة للأرشيف المصور أصروا على "البوز الآخر" أي الوقوف بالطريقة السابقة " شبك اليدين " وتوثيق اللحظة التاريخية، لأنها مثل الفقاعة يجب تصويرها قبل أن تنفجر، وأسباب الانفجار كثيرة هذه الأيام ولا تقتصر على الفقاعات فحسب، وإنما تمتد إلى أشياء أخرى، يعرفها المسؤول الذي شبك يديه هو الآخر، مثل أي قيادي في الحزب المحظور.

مثل هذه الصور تتكرر في المؤتمرات الصحفية، فحين يقرأ أحدهم البيان يتجمع حوله" الربع" من نواب كتلته أو حلفائه، الوجوه تتطلع للكاميرات، والأيدي متشابكة وتحت الحزام، بانتظار إنهاء "الوصلة الإعلامية " لتوضيح الموقف ثم التلويح باللجوء لاتخاذ قرارات، يقال عنها عادة إنها ستسهم في ضمان نجاح العملية السياسية، بعد الحصول على المكاسب والامتيازات لصالح الكتلة التي عقدت مؤتمرها لتكشف عن مظاهر التهميش والإقصاء ومصادرة حقها في إدارة البلاد للقضاء نهائيا على ما خلفه النظام السابق من تركة ثقيلة، ومنها تقليد " بوز" القادة والمسؤولين السابقين.

أصحاب "البوز" المستنسخ معظمهم من " الأفندية " أما الآخرون وعلى اختلاف أشكال وأنواع أزيائهم المعروفة في العراق لا يشاركون زملاءهم في شبك الأيدي، والأمر لاعلاقة له بموقف عقائدي أو سياسي، وإنما يتعلق بطبيعة الزي، فهو لا يوفر الفرصة للظهور بالشكل المطلوب طبقا لضرورات اللقطة التاريخية. وربما في حال التخلي عن العباءة، والعقال وغيرهما وحينما تتوفر الفرصة المناسبة، وعادة ما تكون في ارض مطار بغداد قبل التوجه لدولة أوروبية لحثها على تشجيع شركاتها لتنفيذ مشاريع استثمارية في العراق، لإزالة التركة الثقيلة للنظام السابق، استنساخ "بوزات" المسؤولين السابقين، نجدها بشكل واسع هذه الأيام منشورة في مطبوعات تصدرها وزارات وهيئات مستقلة، تروج لظهور النجوم الجدد.

وسط تعتيم على نتائج الفحوصات

تسـرّب إشعاعـي فـي مستشفـى الزهـراوي بميسـان

جهاز المفراس الحلزوني

الصدفة وحدها كشفت عن بعض خفايا مشروع بناية وحدة المفراس الحلزوني في مستشفى الزهراوي الجراحي بمحافظة ميسان، من خلال حديث دار عن خطورة العمل في مكان ملوث بالإشعاع، بين مجموعة من الأصدقاء كانوا يجلسون حول مائدة في إحدى الكازينوهات وسط مدينة العمارة.

□ ميسان / رعد شاكر

وبدا واضحا من سياق الحديث أن أحد هؤلاء الشباب كان من العاملين في وحدة المفراس المذكورة، إذ كان يشكو لأصدقائه قلقه وهواجسه وخشيته من الإصابة بالأورام الخبيثة بسبب وجود تسرب إشعاعي في هذه الوحدة، وإن الجهات المعنية في المستشفى لم تول الموضوع الاهتمام اللازم.

وفيما تباينت تعليقات أصدقائه بين من شجعه على إيصال صوته ومعلوماته إلى أعلى الجهات الصحية والبيئية، وبين من نصحه بتقديم طلب نقل إلى مكان آخر، دفعنا الفضول الصحفي إلى الاقتراب من طاولة الشباب، إلا أن الشاب المعني رفض الخوض في الحديث، واقترح التوجه إلى مديرية بيئة ميسان لأنهم على دراية بالأمر، بحسب ما قال لـ"المدى".

في بيئة ميسان

مدير بيئة ميسان المهندس سمير عبود عبد الغفور أوضح لـ"المدى"، أن "جهاز المفراس الحلزوني سليم، والتسرب الحاصل هو بسبب خلل في تنفيذ تغليف البناية بالمواد العازلة".

وأشار إلى أنه "بتاريخ ٢٠١١/٨/٧ وبناء على طلب دائرة صحة ميسان، قام فريق من شعبة الوقاية من الإشعاع في المديرية بإجراء الفحوصات على جهاز المفراس الحلزوني والبناية التي يشغلها والغرف الملحقة بها، وتبين وجود تسرب إشعاعي من عدة أماكن، وتم تثبيت ذلك في تقرير مفصل مع التوصيات وتسليم نسخة منه إلى دائرة الصحة". وبين عبد الغفور أن التوصيات تضمنت التوجيه بإعادة تغليف أماكن التسرب بمادة الرصاص، واستبدال الزجاج الرصاصي لشباك غرفة الفاحص.

الفحص الثاني

وقال: "بتاريخ ٢٠١١/٩/٤ طلبت دائرة صحة ميسان إجراء كشف جديد على البناية بعد أن أخذت بالتوصيات الواردة في التقرير، وبعد إجراء الكشف الثاني تبين أن التسرب الإشعاعي ما زال موجودا داخل غرفة المراقبة وعدة مناطق أخرى".

وأضاف عبد الغفور أن مديريته أوصت في تقريرها الثاني بـ"طلب مخططات البناء، وعدم تشغيل الجهاز إلا بعد اتخاذ احتياطات عدة تضمنها التقرير، إضافة إلى إعلام مديرية البيئة حال إكمال تغليف المواقع المذكورة في التقرير"، مشيرا إلى أن "إدارة المستشفى شككت بتقريرنا، وعمدت إلى الطلب من بيئة البصرة القيام بالفحص". وتابع بالقول: إن "مسؤول شعبة الإشعاع في مديرية بيئة البصرة خاجاك فروير وارتانيان، قدم إلى ميسان وأجرى كشفا على وحدة المفراس وجاءت نتائج فحصه مطابقة لتقرير مديريتنا"، مضيفا أن "وارتانيان هو الآخر طلب خرائط البناية ليتمكن من كتابة تقريره وتثبيت أماكن التسرب ولكنهم لم يرفدوه بها، فعاد إلى البصرة دون كتابة تقرير الفحص".

الفحص الثالث

الملفت للانتباه أن دائرة صحة ميسان وجهت كتابا ثالثا إلى مديرية بيئة المحافظة بتاريخ ٢٠١١/١٠/٩، جاء فيه "تم إعلام وزارة الصحة بخصوص تسرب الإشعاع في بناية المفراس الحلزوني، وسوف تقوم دائرة الأمور الفنية في الوزارة بإرسال فريق متخصص في حقل الإشعاع"، وهو ما يثير تساؤل مفاده إذا كان لوزارة الصحة فريق مختص بالمجال الإشعاعي فما الذي يدعو دائرة صحة ميسان لمفاتحة مديرية لإجراء الفحص على البناية المذكورة.

ولفت عبد الغفور إلى أن مديريته فاتحت وزارة البيئة بشأن إرسال فريق للكشف على بناية المفراس الحلزوني، مؤكدا أن الوزارة أرسلت بدورها فريقا فنيا مختصا قام بإجراء الكشف وأصدر تقريرا يفيد بأن التسرب المسجل ضمن المسموح به.

الفحص الرابع

شكوك العاملين في وحدة المفراس ظلت قائمة بخصوص وجود تسرب إشعاعي ولم يطمئنوا إلى أسلوب معالجة نقاط التسرب، وهذا ما يؤكده كتاب دائرة صحة ميسان الرابع إلى مديرية البيئة المؤرخ في ٢٠١٢/٢/٨، والمتضمن طلبا بإجراء فحص موقعي جديد لبناية المفراس، إلا أن المديرية لم ترسل فريقا منها، وخاطبت وزارة البيئة لإيفاد فريق آخر من مركز الوقاية من الإشعاع التابع لها لإجراء الفحوصات. وبين عبد الغفور أن فريق مركز الوقاية من الإشعاع قدم من بغداد بتاريخ ٢٠١٢/٢/١٨ وأجرى فحوصاته وعاد من حيث أتى على أن يقدم تقريرا مفصلا بالنتائج لاحقا إلى مديرية البيئة وإدارة المستشفى، وبالرغم من الاتصالات المستمرة مع مديرية بيئة ميسان ولغاية ساعة إعداد هذا التقرير بشأن معرفة نتائج الفحوصات إلا أن تقرير الفريق لم يصل.

وأكد أنه كرر مطالباته للفريق بضرورة الإسراع بإرسال التقرير للوقوف على النتائج، لكن دون جدوى.

تعتيم على النتائج

بعض التقنيين الطبيين العاملين في وحدة المفراس الذين التقتهم "المدى" خارج المستشفى، أكدوا بدورهم "مماطلة فريق وزارة البيئة في الكشف عن نتائج الفحوصات"، مرجحين أن تكون نتائج الفحوصات أثبتت وجود تسرب إشعاعي "لكن الفريق لا يكشف عن ذلك لكي لا يضعوا زملاءهم في الفريق السابق الذي وصف التسرب بأنه ضمن المسموح، في موقف محرج"، على حد قولهم.

المستشفى مقاول

مدير القسم الهندسي في دائرة صحة ميسان كشف لـ"المدى" أن البناية نفذت بإشراف إدارة مستشفى الزهراوي بطريقة التنفيذ المباشر، ولا علاقة لقسمه بالموضوع، مشيرا إلى أن تفاصيل المشروع وملفاته موجودة لدى شعبة الصيانة في المستشفى نفسها. مسؤولة شعبة الصيانة التي أشرفت على تنفيذ مشروع بناية المفراس الحلزوني أفادت بأن "البناية أنجزت خلال مدة ٢٠ يوما قبل وصول جهاز المفراس بنحو سنتين، وبلغت كلفتها ٥٧ مليون دينار".

وأوضحت رئيس مهندسين أقدم ليلى راضي لـ"المدى" أن تصاميم البناء وضعتها وزارة الصحة ونفذت من قبل إحدى الشركات التركية. وعند الاستفسار عن الشركة المنفذة وخبرتها في هذا المجال، استدركت راضي قائلة: "أنها ليست تركية وإنما شركة محلية اسمها (شركة الطيف الفضي) وتعمل بالتنسيق مع إحدى الشركات التركية، وقد جاءت عن طريق دائرة الصحة وبعلم المدير العام"، بحسب ما ذكرت.

وتتكون البناية من صالة لجهاز المفراس الحلزوني مشيدة بالطابوق ومغلفة بمادة الرصاص العازلة، أما ملحقاتها وهي غرف الطبيب والفاحص والجهاز UBS فهي عبارة عن كرفانات.

راضي ذكرت أن "المشروع لا يتضمن فترة صيانة لأنه ليس مناقصة بل (أمانة)، ولكن عندما يحدث شيء نتصل بالشركة المنفذة وبدورهم يأتون للقيام بما نطلب منهم".

ولم تنف راضي وجود تسرب إشعاعي، لكنها استدركت بالقول: "في البداية كان هناك تسرب وتمت معالجته، وقد ذكر فريق وزارة البيئة في تقريره أن التسرب ما زال موجودا ولكن بنسبة مقبولة".

مشاريع الأمانة

"المدى" استفسرت من مصدر في دائرة صحة ميسان، رفض الكشف عن اسمه، عن ماهية مشاريع الأمانات التي لم توضحها مسؤولة شعبة الصيانة، الذي أوضح أنه "حسب التعليمات النافذة فإن المشاريع التي تزيد مبالغها على الخمسين مليون دينار يجب أن تعرض للمناقصة، وبما أن كلفة مشروع بناية المفراس ٥٧ مليون دينار فهو ليس ضمن مشاريع الأمانات، وكان يجب أن يعلن كمناقصة، أما تنفيذه بأسلوب التنفيذ المباشر من قبل إدارة المستشفى فهو بالتأكيد خرق وتجاوز على التعليمات"، على حد قوله.

المشاريع النفطية: تصدير الخام سيصل إلى ١٢ مليون برميل يومياً

□ بغداد / المدى

ذكرت شركة المشاريع النفطية أن المنصة العائمة التي افتتحت مؤخرا هي المرحلة الأولى في مشروع تصعيد الطاقة التصديرية إلى ١٢ مليون برميل يوميا خلال العامين المقبلين.

وقال بيان صحفي للشركة تلقت "المدى" نسخة منه: إن المرحلة الأولى من المشروع تتراوح طاقته التصديرية بين ٨٥٠ – ٩٠٠ ألف برميل في اليوم، وصولا إلى الميناء العائم الأول في الفاو، بهدف زيادة الطاقة التصديرية إلى ١٢ مليون برميل يوميا خلال العامين المقبلين.

وأضاف أن عوامة التحميل التي افتتحت مؤخرا ستكون الأولى ضمن خمس عوامات سيجري افتتاحها تباعاً، مبينا أن العوامات تستقبل النفط الخام من المستودعات الجنوبية في محافظة البصرة التي تعمل شركة المشاريع النفطية على تنفيذها.

وأشار البيان إلى المستودعات هي، مستودع الفاو النفطي ويتألف من ١٦ خزانا سعة الواحد ٥٨ ألف متر مكعب، إضافة إلى شبكات الأنابيب الرابطة بين معدات المشروع ومحطات الضخ ومنظومات السيطرة والتشغيل والتوليد الكهربائي، مضيفا أن سيتم تأهيل مستودعات زبير١ وزبير٢ ومستودع الطوبة ومحطة الضخ في PS١.

وذكر البيان أن الشركة تعمل على نصب ١٩ خزانا في المستودعات المذكورة، مختلفة القياسات ابتداء من ٣٤ ألف متر مكعب وصولاً إلى ٨٢ ألف متر مكعب، لتصبح طاقة الخزن والضخ في المستودعات نحو سبعة ملايين برميل.

وأوضح أن مشروع تصعيد الطاقات التصديرية للنفط الخام نفذته شركة المشاريع النفطية (SCOP) بكامل ملحقاته وفعالياته بطريقة التنفيذ المباشر، وتضمن الجزء البري منه وهو أنبوب الضخ من مستودعات (زبير١- زبير٢- فاو)، وصولاً إلى الخط البحري في الفاو.

وكان رئيس الوزراء نوري المالكي قد افتتح بحضور نائبه لشؤون الطاقة الدكتور حسين الشهرستاني ووزير النفط عبد الكريم لعيبي ووزير النقل هادي العامري وعدد من المسوؤلين، المنصة العائمة الأولى ضمن المشروع المذكور.

مشروع لإنتاج المشتقات النفطية.. ارشيف

في كربلاء.. استمرار التجاوز على المواقع الأثرية

□ كربلاء / أمجد علي

يؤكد العديد من المواطنين في كربلاء أن الإجراءات المتخذة ضد المتجاوزين على أملاك الدولة والمال العام والمواقع الأثرية، غير فعالة، مشيرين إلى أن عمليات نقل الأتربة من المواقع الأثرية أو أكتاف الأنهر ما زالت مستمرة. ويشير المواطن محمد زاهر من أهالي ناحية الهندية إلى أن "العديد من المقاولين والشركات وحتى المواطنين الذين يحتاجون إلى الأتربة لتسوية شوارع أو لإنشاء حديقة منزلية يلجأون إلى أكتاف الأنهر أو المواقع الأثرية الموجودة في المدينة". ويضيف في حديثه لـ"المدى"، أن "المواقع الأثرية في الناحية لم تستثمر أو يجر التنقيب فيها، وهي عبارة عن تلال ترابية لا أحد يعرف طبيعتها أو تاريخها"، لافتا إلى أن "المشكلة ليست بالتنقيب ولكن عدم التنقيب شجع الآخرين على العبث بها وراحوا ينقلون التراب منها لأنه تراب ناعم وقوي ومتماسك وقريب من المدينة".

ودعا زاهر الحكومة المحلية إلى إصدار تشريع أو أوامر بحبس ضد من يقوم بنقل الأتربة من المواقع الأثرية ومحاكمته بتهمة سرقة الآثار لكي يمتنع المقاولون وغيرهم عن عمليات نقل الأتربة من تلك المواقع.

المواطن كاظم الحسناوي يقول في حديثه لـ"المدى": إن "عمليات نقل الأتربة من المواقع الأثرية تجري في بعض الأحيان تحت مرأى المسؤولين أو المراقبين التابعين لدوائر البلدية في الأقضية والنواحي".

ويؤكد أن "أحد المواقع الأثرية في ناحية الحسينية كانت تجري عمليات نقل الأتربة منه بالرغم من أنه محاط بسياج وعليه علامات تحذر من نقل الأتربة لكونه موقعا أثريا، إلا أن أحد المقاولين استمر بنقل الأتربة لأنها كما عرفنا غالية الثمن وقريبة".

فيما يلفت المواطن سامي الكرعاوي في حديثه لـ"المدى" إلى أن "عمليات نقل الأتربة من أكتاف الأنهر ما زالت متواصلة، ربما توقفت من أكتاف الأنهر القريبة من المدينة وأعين رجال البلدية ولكنها مستمرة من الأكتاف البعيدة". ويضيف أن "عمليات التبطين التي تشهدها الأنهر هي الأخرى لم تسلم من نقل الأتربة"، منبها من أن "نقل الأتربة سيؤثر على الزراعة بشكل كبير لأن الأراضي الزراعية ستتحول إلى منخفضات قريبة من المياه الجوفية فضلا عن تخريب أكتاف الأنهر".

لكن قائممقام ناحية الهندية عباس عبد عباس الشمري قال في تصريح له: إن "هناك قرارا صادرا يمنع رفع التراب من أكتاف الأنهر والمبازل والمواقع الأثرية، والهدف منه الحفاظ على الأراضي الزراعية والمواقع الأثرية". ويشدد الشمري على أن "العديد من المخالفين يتجاوزن على أكتاف الأنهر والمواقع الأثرية التي تعد من الأموال العامة، فضلا عن حصول الكثير من التجاوزات على أراضي مواطنين"، مضيفا أن عمليات نقل الأتربة لها تأثيرات سلبية بتقليل المساحات الزراعية.

خبراء العلوم والتكنولوجيا يقدّمون خدماتهم مجاناً للدوائر الحكومية في بابل

□ بابل / إقبال محمد

وقع مجلس محافظة بابل مذكرة تفاهم مع وزارة العلوم والتكنولوجيا بشأن إشراك خبراء الوزارة ضمن الهيئات الاستشارية لجميع المؤسسات العلمية والدوائر الحكومية العاملة في المحافظة للإفادة من خبراتهم.

وقال رئيس مجلس المحافظة كاظم مجيد تومان في تصريح لـ"المدى": إن المجلس ضيف مؤخرا مسؤولين من وزارة العلوم والتكنولوجيا في المحافظة الذين عرضوا تقديم خبراتهم للدوائر والمؤسسات مجانا. وأشار إلى أن المجلس وافق على هذا المقترح وقرر العمل بموجبه ودعوة جميع الدوائر للإفادة من خبراتهم، فضلا عن المختبرات المتوفرة في الوزارة، مضيفا أنه تم تخصيص مبالغ من خطة التنمية لقسم العلوم والتكنولوجيا في المحافظة.

من جانبه، أوضح مدير فرع بابل لوزارة العلوم والتكنلوجيا رئيس مهندسين أقدم عدنان عبد علي عمران، أنه بعد توقيع مذكرة التفاهم تم التركيز على تعميم الرسالة التعريفية لعمل الفرع ونوع الأعمال التي يقدمها إلى دوائر المحافظة.

وأضاف أن "الفرع يضم كادرا علميا من دوائر مهمة لها تاريخ في المجال العلمي والبحثي والتطبيقي الهندسي، مثل منظمة الطاقة الذرية العراقية ومجلس البحث العلمي ومركز الأثير، وبعض المراكز والشركات البحثية التابعة إلى هيئة التصنيع العسكري المنحلة". وتابع بالقول: إن "الفرع يهدف إلى توسيع أنشطته وتعاونه مع ديوان المحافظة ومجلس المحافظة، وعرض إمكانات الوزارة في مختلف المجالات العلمية والبحثية بغية معالجة المشاكل التي تواجه محافظة بابل".

ولفت إلى أن هذا التوجه سيسهم بمعالجة الخلل الذي يطرأ على أداء المشاريع الإنمائية، إلى جانب اقتراح الطرق العلمية الحديثة لرفع كفاءة الأداء، إضافة إلى نقل وتوطين التكنولوجيا الحديثة من خلال الإمكانات الهندسية والبحثية المتوفرة في الفرع والوزارة.

عمران أفاد بأن الفرع يضم عشر شعب علمية وفنية في مجالات الاتصالات الهندسية والإسناد الفني والبيئة الزراعية والطاقات المتجددة، تتوزع هذه الشعب بواقع ٨ في مركز المحافظة وشعبتين في جبلة وناحية الإسكندرية.

وذكر أن أهم الأعمال المنجزة من قبل الفرع هي إكمال مشروع التقاطعات الضوئية مجانا لحساب بلدية الحلة، وهو ما وفر مبلغ القيمة الحقيقية لأجهزة التقاطعات الضوئية، مضيفا أن الفرع أنجز أيضا مشروع استخراج المياه الجوفية بالطاقة الشمسية لسقي المزروعات لحساب بلدية محافظة النجف مجانا.

ومضى يقول: إن الفرع تمكن من إنجاز مشروع عربة التخطيط لحساب بلدية الحلة مجانا، فضلا عن إنجاز البحوث العلمية المشتركة مع كليتي الهندسة والعلوم بجامعة بابل، إلى جانب إنجاز البرامج التدريبية لمنظومة المياه (RO) لحساب مديرية صحة بابل.

واختتم عمران حديثه بالقول: إن العمل مستمر في مجال البحوث العلمية المهمة المتخصصة بصحة الإنسان في مجال المياه، إضافة إلى بحوث ملوثات نهر الحلة، وأبراج الهواتف النقالة، وعدد آخر من البحوث العلمية الرصينة المتعلقة باحتياجات المحافظة ومواطنيها، داعيا إلى التركيز على توفير الدعم اللوجستي للفرع وتفعيل التواصل العلمي بين الفرع والوزارة وبقية دوائر المحافظة لتقديم أفضل الخدمات.